# الإخفاق السياسي في العراق وأثره على المجتمع

# The political failure in Iraq and its impact on society

**سراب جبار خورشيد*، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية**
**الجامعة المستنصرية، العراق**

**dralimajeed82@gmail.com**

**تاريخ إرسال المقال: 2021/03/15 تاريخ قبول المقال: 2021/03/30 تاريخ نشر المقال: 2021/05/29**

**الملخص:**

تتراوح الأزمة السياسية العراقية او الاخفاق السياسي في مكانِها مُنذ قُرابةِ عقدين مما جعل الدولة تبقى في دوامة من الفشل والشلل السياسي الحاد، فقد عجز النظام السياسي عن إيجاد أي حُلولٍ وخُططٍ إصلاحية مُناسبة للتشظيات والتصدعات التي نالت وما زالت تنال من مشروع الدولة الديموقراطية في العراق، وبالتأكيد، فإن مرد هذا الإخفاق يُلاحق الفاعلين السياسيين العراقيين على اختلاف انتماءاتهم وتوجهاتهم. ومن الواضح أن الأوضاع الاجتماعية في العراق تزداد سوءًا بوجود طبقة سياسية عاجزة ينخرها الفساد وتحركها المصالح، ومقابل كل هذا، تسيطر حالة من الاغتراب السياسي يُغذيه الإحباط الشعبي الذي تعاني منه شرائح عريضة من المجتمع، وبات التشاؤم سيد الموقف، ومن هنا يأس الكثير من إصلاح النظام السياسي ومؤسساته، ولم تعد الناس تثق في الانتخابات كآلية إصلاحية للنظام السياسي يحتكر السلطة والريع والمشاريع، بينما تعيش الأغلبية الشعبية على الكفاف.

**الكلمات المفتاحية:** الاخفاق – السياسي – العراق – المجتمع

## Abstract:

The Iraqi political crisis or political failure has been in place for nearly two decades, which made the state remain in a cycle of failure and severe political paralysis. The political system has been unable to find any appropriate solutions and reform plans for the fragments and cracks that have affected and are still affecting the democratic state project in Iraq. The reason for this failure persecutes Iraqi political actors of all affiliations and orientations. It is clear that the social conditions in Iraq are getting worse with the presence of an impotent political class that is riven with corruption and driven by interests, whether personal or partisan, and in return for all this, a state of political alienation prevails, fueled by popular frustration from which broad segments of society suffer, and pessimism has become the master of the situation. Much of the reform of the political system and its institutions has despaired, and people no longer trust elections as a reform mechanism for the political system that monopolizes power, rent and projects, while the popular majority lives on subsistence.

* المؤلف المرسل

**Key words:** Failure - Political - Iraq – Society.

**المقدمة:**

ما يعانيه العراق اليوم هو البقاء ضمن دائرة الأزمات التي هي نتيجة التغيير والاضمحلال السياسي, وعندها يصل اليأس من النظام السياسي إلى حالة التمزق، ولا تتمتع المؤسسات السياسية فيه سوى بقدر قليل من السلطة، وبقدر أقل من السيادة، وبانعدام المرونة .

ونتيجة هذه الأزمات يصل النظام إلى أزمة "الانحلال السياسي". وهي المشكلة الرئيسة التي تواجه الأنظمة السياسية التي تعاني من مشكلة عدم الاستقرار على أنها الهبوط في النظام السياسي، والتقويض التدريجي لسلطة الحكومة وفاعليتها وشرعيتها، وهو نتاج إلى حد كبير للتغيّر الاجتماعي السريع لفئات جديدة في مجال السياسة، يقابله تطور بطيء في المؤسسات السياسية.

ويبدو أن عجلة النظام السياسي في العراق متوقفة عند عتبة هذه الأزمات، إذ تتفق الطبقة السياسية جميعها على أن العراق يعيش فعليا أزمات الاخفاق السياسي، بيد أنها تبدو عاجزة تماما عن طرح حلول لتجاوز ذلك .

فالقوى السياسية تريد الإبقاء على منظومة سياسية تدار بمنطق المصالح الذي لا يمكنه إلا أن يعيد تدوير ثنائية الفشل والفساد. ومن جانب آخر، لا تفكر بحلول عَمَليّة قادرة على تجاوز حالة الانسداد، وبدلا من ذلك تُسخّر كل ماكيناتها الإعلامية للترويج لنظرية المؤامرة الخارجية التي تسعى للانقلاب على هذا النظام، وبالتأكيد هم يتحدثون هنا عن نظامهم الذي أسسوه، وليس النظام السياسي المُرتبط بإدارة مصالح المجتمع.

**المطلب الاول: المؤثرات السياسية على المجتمع**

يمكننا تعريف المؤثر السياسي بأنه كل واجب أو مطلب يوجه الفرد أو مجموعة من الأفراد أو طبقة مجتمعية توجيهًا مدروسًا لصالح المؤثر أو المتغير.

إن العلاقة السياسية أو الاجتماعية بين المؤثر والمتغير علاقة تبادل تأثير، لذا كل طرف منهما يأمل ما يأمله من الطرف الآخر، فالمؤثر قد يرغب بالصوت الانتخابي أو بتبني موقفه من قبل المتغير والمتغير كذلك يتمنى أن يلتزم المؤثر بوعوده.

لذا فالعلاقة بينهما دائمًا ما نجدها في تشنج فكري واضح، لأنّ كل منهما يؤثر ويتأثر بالطرف الآخر، أي أن كلًا منهما لا يتمتع بالاستقلالية السلطوية أو الفكرية، كل ذلك نتج عن خلاف بوضع صيغة العقود الاجتماعية التي تحد من العلاقة بين المؤثر والمتغير.(1)

شهدت أواخر القرن الماضي الكثير من الأحداث التي لعبت دورًا كبيرًا في التأثير على الأنظمة الحاكمة أو على الشعوب، على سبيل المثال كان للجماعات العرقية أثرًا لا يستهان به في التأثير على الانتخابات الأمريكية أواخر القرن الماضي، وفي نفس السياق حين أُعطيت المرأة حق التصويت والاقتراع وجدت الحكومة موجة استحسان من قِبل الشعب وذلك ساعد في ازدياد عدد المصوتين من كلا الجنسين النساء والرجال.

- **أنماط المؤثرات السياسية**

تُحَدَد علاقة التأثير بين المؤثر والمتغير ضمن الآراء السياسية والأيديولوجيا والتغييرات الجيوسياسية التي قد تطرأ على الدولة أو على المجتمع، ولما يملك المؤثر من مصالح كبرى وأهداف أعمق يرغب بالتأثير بها على المتغير كان لا بد من وضع دراسة تفصيلية توضح نمط التأثير وكيفية تفاعل المتغير معه وانعكاساته على الواقع وكان من اللازم عليه تحديد شكل العلاقة التي ستربط كلًا من المؤثر والمتغير وتحديد شكل العلاقة التي ستربطه مع المؤثرات الخارجية عليه، وعليه فقد ذهب بعض علماء الاجتماع إلى تصنيف المؤثرات وفرزهم ضمن نمطين اثنين: (2)

- مؤثرات سياسية طويلة المدى
- مؤثرات سياسية قصيرة المدى

لكل فعل رد فعل في قوانين الفيزياء، وعليه فقد تم تحديد خطط عمل المؤثر وما سيجري من تغيير على المتغير وتبدأ العملية بشكل حلقة صراع، وتتوزع ضمن هذه الحلقة مصالح المؤثر وكلما توسعت أهداف المؤثر فإن نقاط تأثيره ستزداد تلقائيًا لتحقيق سياساته، ولا يشترط هنا أن يكون المؤثر طرف واحد قد يكون أكثر من طرف يؤثر ويتأثر ولكن نسبة تأثيره تغلب على التأثير به. (3)

- المؤثرات السياسية طويلة المدى

1- الأسرة: تأتي في أولى مراتب المؤثرات السياسية طويلة المدى، إذ أن للأسرة دور كبير في توجيه الآراء السياسية والأيديولوجية للطفل وخاصة في مرحلة الطفولة واليفع، وتكون في هذه المرحلة العمرية قابلية التأثر في أعلى مستوياتها، لذا إن للعائلة دور كبير في التوجيه السياسي وفي تغيير وبناء القاعدة الفكرية والاجتماعية للطفل.

2- المعلم: وتلك هي نقطة القوة التي يملكها المؤثر لتغيير السلوك السياسي والتوجيه الفكري لما يخدم مصالحه ويضمن له البقاء في موضع السيطرة، إذ أن للمعلم الأثر الأكبر على الفرد في تغيير سلوكه وأيديولوجيته وهذا ما يمكن أن نسميه بورقة الضغط التي يمسكها المؤثر للضغط على المتغير.

3- الخطاب الموجه للمتغير: قد نستغرب من أن يؤثر خطاب واحد على ملايين الأفراد، ولكن هذا ما حصل ويحصل فعلًا، إذ أن للخطاب الشعبي الحماسي والانفعالي دور كبير في توجيه الأفراد لما يضمن مصالح المؤثر.

4- الأقران: وهنا نجد أن القاعدة المركزية لفكر المؤثر قد أخذت بالتوسع والانتشار على مستوى مجموعات وجماعات من الأقران والأصدقاء التي قد ينتمي لهم الفرد، وهنا أيضًا للمؤثر دور كبير في تنظيم هذه المجموعات وتعبئتها بما يخدم سياسته ومصالحه. (5)

- المؤثرات السياسية قصيرة المدى

1- وسائل الإعلام: السلطة الرابعة كما يسميها البعض، إلا أنها بالنسبة للمؤثر هي سلطة أولى إذ ساعدته كثيرًا في إيصال تأثيره وفكره للمتغير، وهنا نشأت فكرة إنشاء قنوات اتصال وتواصل لصالح المؤثر كي يبث من خلالها كل ما يخدم مصالحه وأيديولوجيته، ومع تقدم الزمن وتطور التكنولوجيا أصبحت وسائل الإعلام الموجه الأكبر وصاحبة التأثير السياسي الأول .

2- الانتخابات: يذهب بها الكثير من الأطراف السياسية إلى التناحر فيما بينها وتراشق الاتهامات الكثيرة، وذلك لما لها أثر كبير على مستقبل المؤثر ولضمان بقائه ولتوسيع قاعدته الشعبية بين أوساط مؤيديه، ومثالها الحملات الأمريكية للرئاسة والتي تشهد مناظرات دائمة بين المتنافسين.

3- الحملات السياسية: وهي تلك الحملات التي قد تنشأ نتيجة لخلاف حزبي أو عقائدي، وهنا يتبادل طرفان سياسيان الكثير من الأحاديث المشحونة بالتنافس لتحقيق مصالح الأقوى، وقد تكون الحملة بين أفراد أو جماعات أو أحزاب أو تيارات. (6)

- ***الأهمية والأبعاد***

تكمن أهمية المؤثر على التوجيه السياسي في أن تُستثمر قضايا الشعوب لتحقيق مصالح وسياسات المؤثر ولكن دون علم للمتغير أنّ هذا العمل أو الفعل سيخدم المؤثر أو السلطة الحاكمة.

من أهم المسائل التي تستخدمها السلطة الحاكمة للتأثير على الشعوب هي مسألة التربية أولًا والتعليم ثانيًا لما كان لهذان العنصران من أهمية تكمن في رسم خارطة طريق الجيل الجديد الذي يلي الجيل الذي رافق رسم هذه الخارطة، وهنا بدأنا بالدخول إلى الدائرة التي لا نهاية لدورانها.

تتمركز نقاط القوة لدى السلطة بـ: (القوة العسكرية– الاقتصاد– السلطة التشريعية والتنفيذية) وهنا لا نحتاج إلا للشعوب، تبدأ المعادلة بالأساس من المؤثر الأكبر والأقوى وهو الأسرة إذ لا بد من التحكم بسلوك الأسرة بشكل كامل ضمن خطة للسيطرة عليها، تبدأ القصة بإصدار عدة أحكام تشريعية وقضائية فإما أن تلتزم بها الأسرة وبذلك تكون السلطة قد اجتازت نصف الطريق إلى هدفها، وإما أن تخالف هذه الأحكام وبذلك تدخل السجن، وبكلا الحالتين فالسلطة هي الرابحة لأنها المؤثر الأكبر. بعد إصدار هذه الأحكام تلجأ السلطة إلى السيطرة على قطاع التعليم وإفساده، ولذلك طرقًا كثيرة وما هي إلا مسألة وقت لإنتاج جيل جاهل يتلقى تعليماته من السلطة ويتقيد بسياساتها.(7)

- **التأثيرات الخارجية**

إن النتاج السياسي والفكري والاجتماعي لأي مجتمع أو دولة أو حزب يؤثر ويتأثر بالأطراف الأخرى، إذ أن دخوله إلى حلقة الصراع يضمن له الاستمرار والبقاء ضمن محيط المنافسين له ولسياساته، كذلك هو الحال أيضًا بالنسبة إلى كل مكون مجتمعي.

و قد نجد في بعض الأحيان تأثيرًا مجتمعيًا أكثر من أن يكون سياسيًا، فقد يتأثر مجتمع ما بعادات وتقاليد وثقافة مجتمع آخر مجاور له، وذلك ما نجده جليًا على المناطق الحدودية بين دولة وأخرى.(8)

**المطلب الثاني: الفشل السياسي والاشكالات الاجتماعية**

إن الظروف التي شهدها العراق ما بعد التاسع من نيسان 2003 وترسبات الاستبداد السياسي للأنظمة السابقة جعلت المجتمع العراقي في مواجهة تحديات وإشكالات عديدة سياسية، اقتصادية، وأمنية، واجتماعية فرضت نفسها على الواقع العراقي وعلى مدى استقرار المجتمع، ومن ثم على إمكانية بناء الدولة العراقية على أسس جديدة، ولعل أهم تلك الإشكالات التي شكلت كابحاً أمام بناء الدولة بمؤسساتها كافة هي الإشكالات الاجتماعية، إنطلاقاً من أن تحقيق البناء الإنساني والاجتماعي للفرد يُعد حجر الزاوية في تأسيس أركان الدولة الحديثة إلى جانب الأبعاد الأخرى. يمكن تشخيص أهم الإشكالات الاجتماعية هي: (9)

**1- الإشكالية الطائفية والولاءات الفرعية:**

إن النظر إلى المجتمع العراقي يؤشر لنا الطبيعة المتضمنة للتعدد العرقي والتنوع المذهبي والاختلاف الديني، هذا التنوع الذي غالباً ما يجعل الدولة أمام فكرة الصراع والانقسامات الدائمة لا سيما إذا ما توفرت بيئة حاضنة ، مما يجعلنا أمام حالة عدم الاستقرار في الدولة. ولعل هذا التعدد في بعده الطائفي دفع إلى تحويل الطائفية الموجودة في المجتمع إلى خطر حقيقي يهدد التجانس الاجتماعي وكيان الدولة ككل. (10)

**2- غياب الشعور بالمواطنة:**

إن تقسيمات البيئة الاجتماعية والتعدد الذي يتسم به المجتمع العراقي نقلت الولاء من الدولة إلى الولاءات الفرعية بحسب الانتماء العرقي أو الطائفي أو المناطقي، ومن ثم تجاهلت المفهوم الوطني العراقي، الأمر الذي أضعف الشعور بالهوية العراقية وبالمواطنة العراقية، ولعل ما عمق من هذه الحالة هو فشل الخطاب السياسي العراقي في إيجاد روابط مشتركة تعيد اللحمة الوطنية وتدفع بالمواطنة إلى الأمام، بل على العكس نراه عمق من الأزمة لأنه لم يستند إلى خطاب جامع واحد يصهر كل خصوصيات المجتمع العراقي وانتماءاتهم تحت الهوية الوطنية العراقية.

ولا شك فإن هذا الواقع الاجتماعي العراقي قد سُيس في بعض جوانبه ولم يعد يأخذ بعداً خالصاً متعلقاً بكون الاختلاف مدعاة لقوة الدولة بقدر ما أصبح الاختلاف أحد عوامل عدم الاستقرار المجتمعي، وأن هذه الأسباب تلاقت مع العوامل السياسية والاقتصادية وكونت سلسلة من القهر والحرمان جعلت المواطن العراقي يلتف حول تقسيماته الطائفية والعشائرية والقومية.

**3- فقدان ثقة الأفراد بالدولة ومؤسساتها الإدارية والوظيفية:**

مما يعني أساساً زعزعة ثقة الفرد العراقي و التشكيك بمدى قدرة الدولة على تحقيق تطلعاته وأهدافه في الحياة، ولعل ما عمق من أزمة عدم الثقة تلك هو طبيعة الأزمات المجتمعية التي يعيشها المواطن العراقي والتي انعكست بشكل جذري على حياته اليومية وأصبغتها بسماتها السلبية، وقد ساهمت تلك الأزمات في

إعاقة تطور الفرد العراقي وحددت الفرص أمامه نحو تقدمه ونموه وحولته في بعض الأحيان إلى شخص غريب في وطنه وفاقداً لأبسط أساسيات العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والمساواة والحقوق.

فالسياسات الاقتصادية الفاشلة وعدم القدرة على التوظيف والتشغيل وعدم القابلية على الاستجابة لمطالب المواطنين، بالتأكيد سيدفع نحو المزيد من عدم الثقة والخروج والتظاهر ، وقد يصيبه بالإحباط ويؤدي ذلك إلى كراهية المجتمع. (11)

**4- غياب الاستقرار الاجتماعي:**

أحد أهم ركائز بناء الدولة، إذ يشير إلى حالة الهدوء والسكينة التي تنتاب المجتمع وتجعله قادراً على تحقيق طموحاته وأهدافه نتيجة للحالة السلمية التي يمر بها بفضل التوازن الاجتماعي بين القوى والأحزاب والحركات السياسية والاجتماعية والدينية في المجتمع، ولا شك فأن الاستقرار الاجتماعي في المجتمع لا يمكن أن يتحقق بصورته الكاملة من غير سيادة روح التماسك الاجتماعي والتعايش السلمي بين أفراد المجتمع، وعادة ما يعبر عن درجة التماسك الاجتماعي من خلال درجة الترابط بين فئات المجتمع، إذ أن قوة الجذب والترابط تجعل من أعضاء المجتمع في حالة من التفاعل الذي يؤدي إلى سلسلة من العلاقات الاجتماعية التي تدعم المجتمع وتحافظ على تماسكه ومن ثم تساهم في بناء ركن مهم من أركان الدولة وهو التلاحم والاندماج الاجتماعي.(12)

**المطلب الثالث: اثار الاخفاق السياسي على المجتمع**

المشهد العراقي بعد سبعة عشر عاماً لم ينعم بما وُعد به على لسان الرئيس الاميركي بوش الابن بالأمن والحرية والرفاهية والديمقراطية، بل شهد تفكيكاً وتفتيتاً للحمته وطائفيةً بغيضة وزرعاً لروح الانتقام كانت نتيجتها مئات الآلاف من القتلى وأضعافهم من المهجرين في الداخل والخارج، لقد بات السواد الأعظم من العراقيين يرى أن النموذج العراقي الحالي الذي أهدته الولايات المتحدة للعراقيين ما هو إلا نموذج الخراب والدمار والفرقة والكراهية، وهو ما أورث البلاد فشلاً سياسياً استحكم في مفاصل الدولة بحيث عجزت الحكومات المتتابعة عن وضع الخطط والبرامج والاستراتيجيات التي يمكن من خلالها مواجهته فضلاً عن تجاوزه والقضاء عليه.

ولا ينبغي أن يغيب عن الذهن عند التعمق في تفاصيل الأحداث والوقائع التأكيدُ على أن ما أصاب العراق وأمثاله هو نهج متصف به المحتل لا ينفك عنه على مدار تاريخه الحديث. وهنالك عدة مؤشرات لتوضيح ذلك وهي: (13)

- **المؤشرات السياسية:**

كثيرة هي المؤشرات السياسية الدالة على فشل النظام السياسي في العراق:

- وأخطرها إحلال منطق وعقلية المكونات بدلاً من منطق الوحدة الوطنية ، وزاد خطورة ذلك بجعله في إطار دستوري حيث اعتمد دستور عام 2005م على هذا المنطق المكوناتي، فاختزل الدولة بمجموعة من

الهويات المذهبية والقوميات والأقليات العرقية طبقاً للمادة الثالثة من الدستور، وعُمل على جعلها فاعلة في البنية السياسية من خلال نظام المحاصصة الطائفية في السلطات الثلاث، فأسهم ذلك في تكريس هذا النظام، ولم يكن هذا الدستور إلا غطاء قانونياً لنظام المحاصصة الذي أحدثه بول بريمر الحاكم المدني الأمريكي للعراق بعد الاحتلال حين وضع المحتل ما يسمى بمجلس الحكم.

لقد كان نظام المحاصصة سبباً رئيساً في إضعاف مؤسسات الدولة بجعل الوظائف فيها على أساس طائفي بعيداً عن معيار الأفضلية في شغل هذه الوظائف، وقد أشار البعض صراحة إلى أن المحاصصة شجعت البعض على استغلال تخصيصات موازنة الدولة ليغرق الكثيرون في الفساد، وكان لهذا أثره في توسيع الفجوة بين المؤسسة السياسية وفئات المجتمع, وقد انتهى بها الأمر إلى أزمة كبيرة في ميزانية الدولة لعدم قدرتها تأمين الاحتياجات المعيشية للمواطن العراقي.

- الفشل في إرساء دولة المؤسسات: فلم يستطع النظام السياسي بعد الاحتلال في بناء دولة مؤسسات قوية ومستقرة، وفي هذا مؤشرات مرتبطة بعدم قدرته في التوزيع العادل للثروة والموارد، والفشل في حفظ حقوق الإنسان وتكريس الديمقراطية، والعجز في تحقيق التداول السلمي للسلطة، فعكس ذلك خللاً بنيوياً أسس للفوضى السياسية، وعسكرة المجتمع وجعله في دائرة مستديمة من الخوف وفقدان الأمن، وكان مآل ذلك كله الصراع في النظام السياسي حول مواقع المسؤولية في البلاد، ليس لأجل الإصلاح وإنما للهيمنة والاستحواذ ، ودخل العراق بالفعل نفق الصراع على مراكز النفوذ والسلطة والمال بدلاً من الشراكة السياسية.(14)

- **المؤشرات الاقتصادية:**

عمل الاحتلال عام 2003م في إحداث بيئة مناسبة للفساد على الشكل الذي أشرنا إليه من قبل وزيادة، فوفر المزيد من الفرص للمفسدين، كما أحدث فجوة كبيرة بين المؤسسة الرقابية والإنفاق مما سهل للتوسع في المنظومة غير النظامية في الاقتصاد، وكان ارتفاع سعر النفط عاملاً مساعداً في ظل تشتت المنظومة الرقابية، والاختراق من قبل رئاسة الوزراء للتشريعات والقوانين المالية وتكييف المصارف الأهلية لتكون أغطية للفساد وقنوات له، وقد ساعد في ذلك كله طبيعة النظام السياسي بعد الاحتلال القائمة على المحاصصة الطائفية وتسيد المصالح الضيقة على مستوى الطائفة والقومية والفئوية والحزبية .. في غيرها، مما أسهم بشكل فاعل في فشل السياسات الاقتصادية الدالة على فشل النظام السياسي.

إن فشل السياسات الاقتصادية الحكومية انعكس سلباً في تماسك الاقتصاد العراقي، وقد تمثل هذا الفشل في غياب الاستثمار للموارد المالية والاقتصادية والبشرية والطبيعية التي ينعم بها العراق، وانعكس الفشل في عدد من المجالات التي وثقتها تقارير دولية ومحلية:((15)

1. فشلت الحكومة في إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية العام والمختلط والخاص بالشكل الذي يدعم الاقتصاد السلعي الإنتاجي، وبقيت المشاكل التي كان العراق يعاني منها منذ عقود من الزمن ومنها ثقل

القطاع العام ومؤسساته التي بدت عبئاً على الحكومة منذ ثمانينات القرن الماضي، وكذلك فشلت الحكومة في تنشيط القطاع المختلط وترصين دوره في الاقتصاد فيما أهملت القطاع الخاص وتنظيمه.

2. فشلت الحكومة في تأسيس صناديق استثمارية سيادية لتوظيف الموارد المالية الفائضة في الوقت الذي كان يمثل فرصة للعراق , فيما عجزت الحكومة عن التنظيم المحاسبي والرقابي وغابت التقارير التي تفصح عن الأداء المالي والحكومي في ظل التداخلات السياسية التي أضاعت هيبة المؤسسات المستقلة وعلى رأسها البنك المركزي العراقي.
3. فشلت الحكومة في توثيق مواردها المالية والعقارية و في تطبيق قانوني التعرفة الكمركية والضرائب على الدخل والعقار والتركات وفشلت الحكومة العراقية من السيطرة على منافذها الحدودية والتي تربط العراق بدول الجوار العراقي والتي تمر منها معظم استيرادات العراق.
4. ركزت الحكومة على التوظيف الحكومي للموارد البشرية لفئات الشباب للحد الذي أثقل كاهل الموازنة العامة للحكومة في ظل غياب كامل لأي نشاط إنتاجي سلعي أو خدمي وأقتصر الأمر على مؤسسات الخدمة الحكومية والتي بدت مثقلة بالأعداد الكبيرة من الموظفين مع تردي كامل للخدمات الحكومية الأساسية في الوقت نفسه غابت الاستخدامات التكنولوجية ولاسيما في أساسيات الخدمة الحكومية وفي الوقت نفسه شاع الفساد والممارسات غير القانونية. (16)

ومما أسهم أيضاً وبشكل كبير في فشل المنظومة الاقتصادية العراقية تعرضها لصدمتين كبيرتين، الأولى انهيار أسعار النفط العالمية التي شهدها العالم شهر آذار من عام 2020م، والثانية تمثلت في تأثيرات انتشار جائحة كورونا، فأما فيما يتعلق بأزمة النفط العالمية، فإن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل رئيس على النفط في تمويل موازنته العامة بأكثر من 90%، ويستورد أكثر من 90% من احتياجاته الأساسية من دول العالم المختلفة، وقد أظهرت التسريبات الأولية للموازنة المقترحة لعام 2020م اعتماد سعر 56 دولار لبرميل النفط، مع تثبيت الكميات المصدرة عند (3.880) مليون برميل يومياً، وهذا يعني أن انخفاض سعر النفط سيفضي إلى عجز كبير في الموازنة.

**ثالثاً: المؤشرات الأمنية:**

إن نجاح أي نظام سياسي مرهون بأدائه في الحفاظ على بنية الدولة ومؤسساتها الفاعلة ووحدة المجتمع السياسي بأطيافه ومكوناته المختلفة –إن وجدت– وقيامه بمتطلبات المواطن مما يمس معيشته وأمنه، وهما ركنان لا بد منهما لضمان مسار أي نظام، وغني عن القول عند الحديث عن المشهد العراقي فيما يرتبط بمسار نظامه السياسي ومدى تحقيقه لهذه المقومات الحافظة له أنه مشهد فاقد لوحدة منظومته السياسية والأمنية وما يرتبط بها من مقومات منذ أول لحظات الاحتلال الأمريكي عام 2003م، فقد ولدت بعده دولة عانت ولا تزال من ضعف هيكلي، مرجعه عصف إدارة الاحتلال بأجهزة الدولة السابقة ومؤسساتها، فضلاً

عن كون الدولة الجديدة قد بنيت على محاصصة من شأنها القضاء على مقوماتها التي تحفظ بها وحدة المجتمع العراقي ولحمته.

ولذلك كان التحدي الأكبر الذي واجهته وما زالت تواجهه حكومة الكاظمي يتمثل في مواجهة سطوة السلاح المنفلت وتعد في ذاتها أولوية رئيسة مع تحديات أخرى رئيسة مرتبطة بما تقتضيه حاجات المواطن العراقي وغاية التحدي الاقتصادي، بل وازداد الأمر سوءاً مع أزمة رواتب الموظفين، كل ذلك أسهم في جعل المنظومة السياسية في دائرة الاخفاق. (17)

**الخاتمة:**

يتضح من المؤشرات الرئيسة الدالة على الاخفاق السياسي في النموذج العراقي أن هناك جملة من الإشكاليات والمعضلات بل والازمات المتوالية التي لا يمكن للمنظومة السياسية ومؤسساتها في العراق ومعها البنية المجتمعية العراقية تجاوزها إلا برؤى وأفكار ومنهجية جديدة جادة تأخذ بالاعتبار إعادة العقل العراقي وبنيته إلى حاضنته الوطنية بعيداً عن التشتت والتفرق مثل الطائفية والقومية والمناطقية التي دارت معه على مدار سبعة عشر عاماً فأقبلت وأدبرت، وهو ما يعد تحدياً كبيراً يواجه المواطن العراقي بعد هذه السنين العجاف، ولعل هذا الذي حركه في أواخر العام 2019 مطالباً بحقه في الحياة الكريمة والعيش الرغيد مبعداً كل الشعارات التي كان تراهن عليها بعض القوى السياسية التابعة للاحتلال الأمريكي ليثبت أن من حسن السياسة رعاية معاش الناس وتدبير شؤونها وحفظ أمنها والتمسك بلحمتها، ولن يكون ذلك إلا بأساسين الأول : رفع شعار المواطنة الكريمة والعيش المشترك الكريم بين المكونات المختلفة، والثاني امتلاك القرار السياسي الداخلي بعيداً عن التدخلات الخارجية في شؤون العراق إقليمياً ودولياً.

**الهوامش:**

1- ثناء محمد صالح عبد الرحيم , قراءات في علم الاجتماع السياسي رؤيا استشراقية ,ط1 , بيت الحكمة, بغداد ,2013م.

2- حسين موسى الصفار : الطائفية بين السياسة والدين, ط1, المركز الثقافي العربي, 1992.

3- سمير عميش, القومية والعولمة: الوعي القومي والنظام العالمي الجديد , ,ط1 , ازمنة للنشر والتوزيع ,عمان,2001

4- طه جابر العلواني , العراق الحديث بين الثوابت و المتغيرات ,مكتبة الشروق, بغداد, 2004م

5- عباس عبود سالم, عراق ما بعد الدكتاتورية (قراءات في المشهد السياسي العراقي بعد2003),دار الشؤون الثقافية العامة , بغداد, ط1 ,2012م

6- علي حسن الربيعي, تحديات بناء الدولة العراقية(صراع الهويات ومأزق المحاصصة) , ط1 , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت سلسلة 56, 2000م

7- مايكل هدسون ، الرؤية الاستتراتجية الامريكية الجديدة للمنطقة العربية و العالم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

8- مجيد جعفر مجيد, التوافق السياسي وانعكاسه على النظام السياسي العراقي بعد عام 2003م , رسالة ماجستير غير منشورة, كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد, 2014م

9- محمد صادق الهاشمي, الثقافة السياسية للشعب العراقي(وابرز تحولاتها), ط2, مطبعة الساقي, مركز العراق للدراسات, 2013م.

10- ضياء الشكرجي , اعتماد دولة المكونات جريمة القرن بحق العراق, ينظر الى شبكة الانترنت:

11- http://nasmaa.com/ArticleShow.aspx?7

12- عماد علو, المحاصصة الطائفية واثرها على السلم الاهلي, صحيفة الزمان, العدد(49870), في 4 تشرين الثاني 2012م.

13- علاء يوسف وأحمد الأنباري, عراق المحاصصة.. دولة "النهب والفساد المقنن",موقع الجزيرة نت , ينظر الى شبكة الانترنت:

14- http://www.faceiraq.com/inews.php?id=4137312

15- فاخر السلطان، التعددية في بعدها السياسية، ينظر شبكة الانترنت:

16- http://www.metransparent.com/old/texts/fakher_sultan/fakher_sultan_multipartism_in

17- د.غازي فيصل السكوتي، الفشل السياسي في العراق وعلاقته باختلال البنية الدستورية، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 26/فبراير/2019م، ص5.

18- عثمان المختار، 14 عاماً على احتلال العراق: الخراب بالأرقام، العربي الجديد، تاريخ النشر: 9/أبريل/2017م.

19- فرهاد علاء الدين، حكومة الكاظمي تتأرجح بين النجاح والفشل، روداو، تاريخ النشر: 2020/11/7م.

20- و انظر: محمد فرحات، الفساد في العراق .. حقائق وأرقام صادمة، العين الإخبارية، تاريخ النشر: 2019/10/7م. همام الشماع، العراق وظاهرة الفساد الإداري والاقتصادي، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر: 2019/1/13م.

21- سرمد كوكب الجميل وآخرون، الاقتصاد العراقي: التحديات والخيارات (تقرير)، مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية، تاريخ النشر: 2018/8/11م.

22- وينظر : د.عبدالرحمن نجم المشهداني، اقتصاد العراق بين أزمة كورونا وانهيار أسعار النفط العالمية وتأثيراتها على بناء الموازنة الاتحادية 2020م، مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية، تاريخ النشر: 3/أبريل/2020م.